ترامب يحذر من إغلاق حكومي محتمل ويلقي باللوم على الديمقراطيين

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اليوم الثلاثاء، أن الإغلاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية، "أمر محتمل، لكن لا يزال من الممكن تجنبه"، على حد قوله.

وقال ترامب للصحفيين، إجابة على سؤال عما إذا كان الإغلاق الحكومي محتومًا: "لا شيء محتوم، ولكن أعتقد أن الإغلاق الحكومي أصبح مرجحًا".
وتابع: "إنهم (الديمقراطيين) يريدون تقديم الرعاية الصحية للمهاجرين غير الشرعيين، وهو ما سيدمر خدمات الرعاية الصحية في بلادنا، ولم ألحظ أي رغبة للمساومة لديهم".

وفي وقت سابق من اليوم، صرّح نائب الرئيس الأمريكي جيه.دي فانس، أن "الحكومة في طريقها للإغلاق، بعدما أنهى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، اجتماعا مع الديمقراطيين في البيت الأبيض، دون إحراز تقدم يذكر على ما يبدو، ما ينذر بإغلاق حكومي قد يعطل مجموعة واسعة من الخدمات".
ويقول الديمقراطيون إن "أي اتفاق لتمديد هذا الموعد النهائي يجب أن يحافظ أيضا على المزايا الصحية، التي على وشك الانتهاء"، ويصرّ الجمهوريون على ضرورة التعامل مع الصحة والتمويل الحكومي

كـ"مسألتين منفصلتين".

وقال زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ تشاك شومر، إن الجانبين "لديهما خلافات كبيرة للغاية".

وأصبحت مواجهات الميزانية أمرًا روتينيًا إلى حد ما في واشنطن، على مدى السنوات الـ15 الماضية، وغالبا ما يتم حلها في اللحظات الأخيرة، لكن استعداد ترامب لتجاوز أو تجاهل قوانين الإنفاق، التي أقرها الكونغرس، أضفى بعدًا جديدًا من عدم اليقين.

وتبلغ القضية المطروحة إنفاقا "تقديريا" بـ1.7 تريليون دولار لتمويل عمليات الوكالات الحكومية، وهو ما يعادل ربع إجمالي ميزانية الحكومة البالغة 7 تريليونات دولار، ويذهب جزء كبير من المبلغ المتبقي إلى برامج الصحة والتقاعد ومدفوعات الفائدة على الديون المتزايدة البالغة 37.5 تريليون دولار.

وقبل اجتماع البيت الأبيض، طرح الديمقراطيون خطة من شأنها تمديد التمويل الحالي لمدة 7 إلى 10 أيام، وفقا لمصادر ديمقراطية، وهو ما قد يوفر الوقت للتوصل إلى اتفاق دائم.
وهذا أقصر من الجدول الزمني الذي يدعمه الجمهوريون، والذي من شأنه تمديد التمويل حتى 21 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وكان هناك 14 إغلاقا جزئيا للحكومة الأمريكية منذ عام 1981، استمر معظمها لبضعة أيام فقط.

وكان الإغلاق الأخير هو الأطول، حيث استمر 35 يوما في عامي 2018 و2019، بسبب خلاف حول الهجرة خلال فترة ولاية ترامب الأولى، والرعاية الصحية هي المشكلة هذه المرة. وسيشهد ما يقرب من 24 مليون أمريكي ممن يحصلون على تغطية من خلال قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة، ارتفاعا في التكاليف إذا لم يمدد الكونغرس الإعفاءات الضريبية المؤقتة المقرر أن تنتهي صلاحيتها في نهاية هذا العام.